



مكتب رئيس الوزراء

ملخص تنفيذي لأعمال الحكومة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠

Classified Document

ملخص عن أبرز أعمال الحكومة للفترة ما بين ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠

١. تخفيض النفقات بواقع ١٥١ مليون دينار.
٢. مراجعة الالتزام المتعلق بتقاعد الوزراء في قانون التقاعد المدني.
٣. تخفيض رواتب الوزراء بنسبة ١٠%.
٤. إضافة إلى إقرار ميثاق شرف قواعد سلوك الوزراء.
٥. تخفيض الحكومة لنسبة الضريبة الخاصة على مركبات "الهايبرد"، والضريبة الخاصة بالوزن على جميع أنواع المركبات.
٦. إقرار آلية محددة لعلاج مرضى السرطان بحيث تتجاوز الإجراءات البيروقراطية.
٧. أقرت نظام المدارس الخاصة بهدف وضع ضوابط على ارتفاع الرسوم والأقساط المدرسية "الخاصة"، وإيجاد تصنيف وطني محدد لها، فضلاً عن حماية حقوق المعلمين من خلال عملية الدفع الإلكتروني للرواتب.
٨. إعادة تقييم التشريعات المتعلقة بمنظومة النزاهة والشفافية وذلك لأكثر من تعديل، لتشمل قوانين (الكسب غير المشروع، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وحق الحصول على المعلومة، وإشهار الذمة المالية) لمنح هذه المؤسسات المزيد من الاستقلالية والقوة ومراقبة النمو غير الطبيعي للثروة وأهم ما كان بها أن لا تقادم على قضايا المال العام والفساد، وذلك ضمن جدول زمني محدد.
٩. أعلنت الحكومة آلية تسعير المشتقات النفطية ومكوناتها بكل شفافية ووضوح.
١٠. أطلقت الحكومة حواراً حول مشروع قانون ضريبة الدخل، وشكلت لجنة فنيّة لدراسة العبء الضريبي الكلي.
١١. نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية.
١٢. تخفيض الحكومة للضريبة على القطاع الزراعي، ضمن الدراسة التي تجريها الحكومة على العبء الضريبي، فضلاً عن وضع خطة عمل شاملة ترتبط بمؤشرات محددة لقياس الأداء، ضمن كلف مالية واقعية تستهدف زيادة مساهمة القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني.
١٣. إطلاق منصّة إلكترونية حكومية لفتح المجال أمام المواطنين للتواصل مع الحكومة والتعبير عن آرائهم والتفاعل معها، حيث تم تطوير منصّة بخدمتكم.
١٤. تم مراجعة تقرير ديوان المحاسبة لعام ٢٠١٨ كسابقة قبل استلامه رسمياً، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للمخالفات الواردة فيه البالغة ٦١٦ مخرجا رقابيا وتصويب ٤٩٠ منها واحالة عدد من المخالفات للجهات المعنية، وتم ارسال مصفوفة لمجلس النواب تبين الإجراءات الحكومية التي تمت بهذا الخصوص، وفي سابقة للحكومة بدأت الحكومة بمراجعة تقرير ديوان المحاسبة لعام ٢٠١٩ قبل استلامه رسمياً والعمل على

- مخاطبة الجهات المعنية لتصويب المخالفات خلال نفس السنة حيث تم مراجعة المخالفات الرقابية، وتم مخاطبة هذه الجهات لتصويب المخالفات،
١٥. تم تكليف الفريق ليصبح فريقاً حكومياً دائماً يعمل على مراجعة المخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة بشكل شهري اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١.
١٦. تشكيل فريق وطني للتعامل مع المواد الكيماوية والخطرة وأسس تخزينها حفاظاً على الأمن الوطني.
١٧. تطوير وتعديل ١٧٥ تشريع، لرفع كفاءة الخدمات الحكومية وللتسهيل على المواطنين، وتخفيف العبء على المجلس الوزراء للتفرغ للقضايا الاستراتيجية.
١٨. تطوير وتعديل قانون الإدارة العامة، للحد من المركزية الإدارة وتفويض الصلاحيات، من رئيس الوزراء والوزراء للأمناء العاميين ومديري المديريات.
١٩. سحب ١٣٥٠ فائضة عن الحاجة من المؤسسات الحكومية المختلفة من خلال لجنة قامت بزيارات ميدانية، والبدء بعملية بيعها،
٢٠. تطوير وتعديل تشريعات الشراء الحكومية وعملياتها بما يواكب الممارسات الرائدة عالمياً بهدف ترشيد وضبط الانفاق، وتسهيل الإجراءات في طرح واحالة العطاءات الحكومية، وزيادة مستوى الشفافية، وتطبيق اعلى معايير الامن وسلامة المعلومات، وتم دمج دائرة اللوازم العامة ودائرة الشراء الموحد تحت مسمى دائرة المشتريات الحكومية.
٢١. تطبيق العقوبات المجتمعية كبديل للعقوبة السالبة للحرية، حيث تم البدء بالتطبيق في شهر آذار بعد أن نفذ قانون المعدل لقانون أصول محاكمات جزائية.
٢٢. تقديم المساعدة القانونية لمستحقيها، حيث تم تأسيس صندوق للمساعدة القانونية بموجب نظام المساعدة القانونية منذ بداية العام ٢٠١٩.
٢٣. تم البدء بتطبيق استخدام الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية باستخدام (SMS).
٢٤. مشروع المحاكمة عن بعد حيث يتيح النظام محاكمة النزيل عن بعد من خلال الربط التلفزيوني بين المحاكم ومراكز الإصلاح والتأهيل.
٢٥. تم المباشرة في تنفيذ مركز الخدمات الشامل في مبنى مستقل في قصر العدل عمان ليكون باقة خدمات شاملة في مكان واحد ويشمل المركز الجهات التالية (مديرية الأمن العام، دائرة مراقب الشركات، دائرة الأراضي والمساحة، كاتب العدل).
٢٦. تم تطوير نظام تمويل الأحزاب السياسية وتعديله في العام ٢٠١٩.
٢٧. تم رفع التفويض المالي لمجالس المحافظات من ٢٠٠ ألف إلى مليون دينار، قابلة للزيادة أو النقصان حسب الأداء في شفافية وكفاءة إنجاز المشاريع.
٢٨. إقرار قانون الإدارة المحلية الجديد للموائمة بين مبدأ اللامركزية والبلديات.
٢٩. تطوير بيئة الأعمال والتشريعات الناظمة لها:

- a. تم تطوير وإعداد أنظمة محوسبة للجهات الرقابية المختلفة.
- b. تطوير نظام لقياس رضا متلقي الخدمة وربطه بأداء الموظفين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- c. تخفيض زمن الانتظار لتسجيل المنشآت في دائرة مراقبة الشركات من ٤ ساعات إلى ٢٠ دقيقة.
- d. تخفيض الفترة الزمنية اللازمة لتسجيل العلامة التجارية من ١٠ أشهر إلى ٣ أشهر.
- e. أتمتة ما نسبته ٨٠% من إجمالي المعاملات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين لتصبح بشكل إلكتروني بواقع ٣٢ خدمة إلكترونية.
- f. تطوير مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠١٩.
- g. إقرار وإصدار الأنظمة المتعلقة بقانون الإعسار، وقانون التفتيش الموحد، وقانون الشركات فيما يتعلق بشركات رأس المال المغامر، وقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.
- h. تم اطلاق نظام سجل الحقوق على الاموال المنقولة الالكتروني.

٣٠. تنافسية قطاع الصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الصادرات

- a. منح رديات الضريبة للصادرات الصناعية.
- b. منح الحوافز للقطاعات التي تشغل أردنيين (٢٤٠ دينار سنوي عن كل عامل أردني وتأمين صحي للعامل الأردني الإحلالي الجديد وأسرته).
- c. اخضاع مستوردات المملكة التي لها مثل محلي لرخصة استيراد غير تلقائية.
٣١. تعزيز تنافسية القطاع التجاري:

- a. تنظيم التجارة الإلكترونية وحماية المنتج المحلي والتجارة الداخلية من خلال فرض بدل خدمات جمركية وتحديد سقف سنوية لهذه التجارة و ايجاد التوازن المطلوب بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية.
- b. افتتاح مكاتب خارجية لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات في العقبة وجمرك عمان والمطار بهدف تسهيل عملية الاستيراد والفحص الخاصة بالهيئة.
- c. تحفيز قطاع تجارة المركبات حيث أقرت الحكومة تخفيض الضريبة الخاصة على السيارات التي تعمل بالكهرباء بنسب تتفاوت من ١٠% - ١٥% حسب سعة البطارية، وإلغاء ضريبة الوزن وتعديل نسب الاستهلاك.

٣٢. تحفيز قطاع العمل من داخل المنزل:

- a. اعفاء القطاع من تقديم الاقرارات الضريبية لمدة عامين.
- b. اعفاءات من رسوم ترخيص مؤسسة الغذاء والدواء.
- c. تخفيض على رسوم تراخيص المهن.
- d. اعفاء من احكام الضمان الاجتماعي.

- e. تعديل تعليمات الخاصة بصندوق المعونة الوطنية للسماح لمزاولي الاعمال المنزلية بالاستمرار من المنح المقدمة من الصندوق.
- f. اقامة معرض المنتجات المنزلية بمشاركة ٦٤ مشروع منزلي.
- g. سجلات الأعمال المنزلية: ٦٨٨ مشروع في ٢٠١٩ مقارنة مع ٤٥٢ للعام ٢٠١٨
- ٣٣. تعزيز العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين للمملكة:**

- a. تعظيم الاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ.
- b. تفعيل قرار الحكومة العراقية بإعفاء السلع الاردنية بعدد ٣٤٤ بند جمركي من الرسوم الجمركية اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٢/٢.
- c. فتح المعابر الحدودية الاردنية العراقية (الكرامة – الطريبيل) امام حركة النقل (Door to Door).

٣٤. التموين والتجارة الداخلية

- a. تأمين المخزون الاستراتيجي للمملكة من القمح بواقع ١١,٧ شهر والشعير بواقع ٧,٨ شهر.
- b. بهدف المحافظة على أسعار المواد الغذائية وحماية للطبقة الفقيرة والمتوسطة، تنفيذاً للتوجيهات الحكومية من خلال دعم المواد الاساسية نتيجة تعديل نسبة الضريبة وتثبيت الاسعار بكلفة بلغت ١,٣ مليون دينار في أسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية، ما كان له الأثر في انخفاض اسعار ١٩٨ مادة من السلع الغذائية الأساسية

٣٥. تحفيز الاستثمار:

- a. حل عدد كبير من القضايا المتعثرة للمستثمرين من خلال اللجان الوزارية المختلفة والفريق الاقتصادي ولجنة العقبة التي تم تشكيلها لتسهيل الاجراءات في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- b. البدء بتسوية القضايا الجمركية الضريبية العالقة للمستثمرين من خلال لجان تسوية متخصصة تم تشكيلها يرأسها قاضي.
- c. تثبيت الحوافز الممنوحة عند تأسيس الاستثمار لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات
- d. تأسيس وحدة في الهيئة لمتابعة قضايا تظلم المستثمرين.
- e. توسيع صلاحيات النافذة الاستثمارية لتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين.
- f. التسهيل والتسريع بحل قضايا المستثمرين العالقة.
- g. تفعيل قانون الإعسار، بما يمنح المستثمرين المتعثرين فرص للتعافي.
- h. عدم الحجز من قبل دائرة الجمارك، ودائرة ضريبة الدخل، ومؤسسة الضمان الاجتماعي على الشركاء أو المفوضين بالتوقيع في شركات المسؤولية المحدودة، والمساهمة الخاصة، أو المساهمة العامة المحدودة، بسبب أية ديون على الشركات.

i. ربط قيمة الحجز التحفظي الصادر عن دائرة الجمارك، ودائرة ضريبة الدخل، ومؤسسة الضمان الاجتماعي بقيمة المطالبة المستحقة بحيث يكون فقط ١٠٠% للأموال المنقولة، وبنسبة ١٥٠% في حالة الأموال غير المنقولة.

j. تطوير وتفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP

٣٦. الخدمات الإلكترونية والتحول الرقمي:

a. تم تطوير ٢٨١ خدمة إلكترونية خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٠/٩، حيث كان هناك ٩٧ خدمة إلكترونية، اليوم هناك ٣٧٨ خدمة إلكترونية مطلقاً، أي أنه في العامين الأخيرين الخدمات التي تم إطلاقها تساوي ٣ أضعاف الخدمات التي أطلقت خلال السنوات الـ ١٧ الماضية.

b. تم إعادة هندسة اجراءات ١٠٠ خدمة حكومية ليتم العمل على أتمتتها.

c. تم إطلاق مؤشر خدمة رضى المواطنين قيم تجربتك.

d. إطلاق تطبيق "سند" والذي يمكن المستخدم من الوصول إلى ٢٠٢ خدمة حكومية من إلكترونية من خلال ميزة الدخول الموحد (Single Sign-On).

٣٧. ريادة الأعمال:

a. الاتفاق مع القطاع الخاص على ورقة سياسات مقدمة من J-Core.

b. إطلاق شبكة المستثمرين المغتربين والتي تهدف الى تشبيك الشركات الاردنية الناشئة في قطاع الاقتصاد الرقمي مع المستثمرين في دولة الامارات.

c. برنامج السوق الأمريكي Silicon Valley Program 2019 بهدف ربط شركات التكنولوجيا الأردنية بعلاقات ثنائية مع شركات في الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين الاستثمارات وإقامة شراكات تجارية وتم اختيار ٢٥ شركة ناشئة للمشاركة في البرنامج

d. البرنامج في السوق البريطاني The UK Scale-Up Program والذي تم تنفيذه في السوق الأوروبي من خلال UK Tech Hub وتم اختيار ٢٥ شركة ناشئة للمشاركة فيه.

e. إطلاق مشروع "الشباب والتكنولوجيا والوظائف" بتمويل من البنك الدولي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

٣٨. استحداث فرص عمل لائقة ومنتجة:

a. تم استحداث ٣٠ ألف فرصة عمل لائقة ومنتجة للأردنيين ضمن مجالات عدة.

b. تم تشغيل ٣،٣٦١ كفاءة أردنية في دولة قطر من خلال المنصة الإلكترونية الخاصة بذلك.

٣٩. برنامج خدمة وطن:

a. تم تخريج الدفعة الاولى: من خلال تدريب وتمكين ٣٠٠٠ مستفيد.

٤٠. إنشاء عدد من الفروع الإنتاجية لخلق فرص عمل.

- ٤١ . إعادة تفعيل خدمة العلم بحلتها الجديدة.
- ٤٢ . مأسسة السياحة الصحية وسياحة التعافي
- ٤٣ . تحفيز السياحة الدينية
- ٤٤ . تحفيز الاستثمار السياحي
- ٤٥ . مكافحة التهرب الضريبي
- ٤٦ . ترشيح الجهاز الحكومي:

a. تنفيذاً لأوامر الملكية السامية، البدء بتنفيذ دمج ٣ مؤسسات أمنية (مديرية الأمن العام، مديرية الدفاع المدني المديرية العامة لقوات الدرك) تحت مظلة مؤسسة أمنية واحدة

b. ضم وإلغاء ٧ هيئات ومؤسسات وإعادة هيكلة بعض الوحدات الحكومية.

c. إنهاء أعمال ٤ شركات حكومية وتكليف الجهة التي تراها شركة إدارة الاستثمارات الحكومية مناسبة بالقيام بمهامها.

d. البدء بتقليص عدد أعضاء مجالس المفوضين في الهيئات المستقلة ليقصر في بعضها على رئيس للهيئة / السلطة ونائين للرئيس فقط.

e. كما تم بدء العمل على إنشاء هيئة للنقل تضم كل من (هيئة تنظيم النقل البري، هيئة تنظيم الطيران المدني الأردني، الهيئة البحرية الأردنية، دائرة الأرصاد الجوية، مؤسسة الخط الحجازي الأردني)

f. إقرار قانون هيئة الجودة وحماية المستهلك.

٤٧ . تخفيض كلف الطاقة على القطاعات الاقتصادية:

a. تم تخصيص استطاعة مقدارها ١٠٠ ميغاواط على الشبكة الكهربائية لصالح الصناعات الصغيرة و المتوسطة

b. تم إعفاء الصناعات الجديدة التي تقوم بالتحول إلى استخدام الغاز الطبيعي من الضريبة الخاصة المفروضة عليه لمدة ثلاث سنوات، كما تم منح امتيازات على أسعار الغاز للمستثمرين في مختلف الصناعات المحلية وذلك لتخفيض الكلف وزيادة تنافسية المنتج المحلي.

c. إقرار أسعار تفضيلية لجميع القطاعات الإنتاجية على الاستهلاك الإضافي للكهرباء مقارنة بالسنة السابقة بمقدار ٧٥ فلساً عن كل كيلو واط ساعة استهلاك إضافي ليلي / نهاري، وذلك لجميع القطاعات الإنتاجية ذات التعرفة الكهربائية التي تزيد عن ٧٥ فلس/ كيلو واط ساعة اعتباراً من الأول من شهر كانون الثاني ٢٠٢٠

d. تخفيض التعرفة الكهربائية على القطاع الصناعي والمتوسط والصغير بمقدار ١٠ فلسات لكل كيلو واط ساعة اعتباراً من الأول من شهر كانون الثاني ٢٠٢٠.

- e. تخفيض غرامة الحمل الأقصى على القطاع الزراعي لتصبح دينارين لكل كيلو واط ساعة بشهر بدلاً من ٣,٧٩ دينار المعمول بها حالياً.
- f. السماح لكبار المستهلكين بحجز استطاعات كهربائية من مشاريع الطاقة الشمسية لتغطية استهلاكاتهم.
- g. دعم المزارعين لتركيبة أنظمة الخلايا الشمسية لمزارعهم بتسديد فوائد القروض بالتعاون مع مؤسسة الاقراض الزراعي، حيث بلغ عدد المزارع المستفيدة من البرنامج ٦٠ مزرعة.
- h. تخفيض تعرفة ضخ المياه بمقدار (١٠) فلس/ كيلو واط لتصبح ١٠٥ فلس كليو واط ساعة بدلاً من ١١٥ فلس كيلو واط ساعة.
- ٤٨. إجراءات للحد من تكاليف الطاقة على المواطنين:**
- a. تثبيت أسعار مادة الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من شهر كانون الثاني وحتى نيسان ٢٠١٩ م.
- b. البدء بتنفيذ برنامج تركيب أنظمة سخانات شمسية للأسر العفيفة لتركيبة ٢٤٤٨ نظام في كافة محافظات المملكة بدعم ١٠٠% من صندوق فلس الريف.
- ٤٩. تحقيق أمن التزود بالطاقة وتنويع مصادرها:**
- a. تم رفع القدرة التخزينية الاستراتيجية للمشتقات النفطية من خلال مرافق عمان الاستراتيجية تكفي المملكة لمدة ٣٤ يوم من مادة الديزل و ٣٠ يوماً من مادة البنزين و ٣٠ يوماً لوقود الطائرات و ١٠ أيام من مادة الغاز البترولي المسال، كما تم رفع القدرة التخزينية التشغيلية في العقبة من خلال مرافق العقبة النفطية لاستقبال وتخزين المشتقات النفطية المستوردة (البنزين والديزل) بمقدار ١٢٠ ألف متر مكعب، ولمادة للغاز البترولي المسال بمقدار ٦٠٠٠ طن.
- ٥٠. تنظيم سوق المشتقات البترولية.**
- ٥١. التعليم المبكر وتنمية الطفولة المبكرة:**
- a. إلزامية المرحلة الثانية من رياض الأطفال KG2 بالتحاق الأطفال بعمر ٥ سنوات ابتداء من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- b. إنشاء ١٨٨ روضة في القطاع العام.
- c. الموافقة على تأسيس ١٥١ روضة وإعادة ترخيص ٧٥٩ رياض اطفال في القطاع الخاص
- d. استلام ٣٤ مشروع رياض اطفال تحتوي ٧٥ غرفة روضة.
- e. تجديد وتجهيز ٤٠٠ غرفة لرياض الأطفال على مستوى وزارة التربية والتعليم.
- f. استكمال تدريب ٧٥٥ متدرب ومتدربة على دليل نظام الجودة رياض الأطفال الحكومية.
- ٥٢. تحسين البيئة المدرسية وجودة التعليم وزيادة الوصول إليه.**

٥٣. التعليم الدامج (دمج ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم في المدارس العامة).
٥٤. تعديل أسس القبول في الجامعات الأردنية لتوائم مع أفضل الممارسات العالمية.
٥٥. إقرار وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ٢٠١٩-٢٠٢٥، والمباشرة في تنفيذ محاورها الثلاثة.
٥٦. تم من قبل صندوق المعونة الوطنية تقديم المعونات لـ ٥٤,٨٦١ ألف أسرة جديدة بالإضافة إلى الأسر المنتفعة سابقاً وعددها ١٠٤ ألف أسرة بمبلغ إجمالي ١٢١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٩
٥٧. التأمين الصحي الشامل:
- a. تم إقرار منظومة تأمين صحي شامل بطول عام ٢٠٢٤، إذ تهدف الحكومة توسعة مظلة التأمين الصحي تدريجياً لشمول جميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة.
- b. سيتم تنفيذ المنظومة عبر إطار زمني يمتد لخمس أعوام، بحيث يشمل التأمين الصحي الاجتماعي الأردنيين وأبناء الأردنيين اختياريًا من بداية عام ٢٠٢٠.
- c. ثم التوسع في شمول التأمين الصحي الاجتماعي اختياريًا للأردنيين وأبناء الأردنيين في الأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ حسب دخل الأسرة
- d. وفي عام ٢٠٢٥ على غير الأردنيين المقيمين على أرض المملكة.
٥٨. رفد وزارة الصحة بالكوادر البشرية والخدمات اللازمة، وتعزيز البنية التحتية في وزارة الصحة
٥٩. برنامج السكن الميسر:
- a. تفويض أراضي الخزينة الواقعة ضمن التنظيم للمواطنين والمستغلة لغايات السكن (تجمع المحطة السكاني وحي جناعة).
- b. تخفيض أسعار الأراضي المخصصة للبيع من خلال مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري بالإضافة إلى قطع أراضٍ ضمن حدود سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (بنسبة ٢٠%)
- c. الاستمرار في قرار الإعفاء من رسوم التخارج وحصر الإرث حتى نهاية عام ٢٠٢٠.
- d. إعفاء الـ ١٥٠م الأولى من الشقق السكنية من رسوم التسجيل ونقل الملكية، بغض النظر عن مساحة الشقة وعدد مرات الشراء لكل أردني حتى نهاية عام ٢٠٢٠.
- e. تخفيض رسوم التسجيل ونقل الملكية للشقق والأراضي بواقع ٥٠%.
- f. تجمعات سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص على أراض حكومية (٩٠٠ شقة سكنية في الكرك وعمان والطفيلة والزرقاء والمفرق بمساحات تتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ متر مربع)
- g. توفير وبيع ١٧٠٠ قطعة أرض مخدومة بالبنية التحتية.

- h. توفير مساكن للأسر الناشئة ذات الدخل المحدود بأسعار معقولة، من خلال توفير أراض بأسعار مخفضة للمستثمرين في القطاع.
- i. واستحداث نافذة تمويلية من خلال البنك المركزي، لقروض الإسكان بفائدة مخفضة في المحافظات والعاصمة، لمنتجات البرنامج.
٦٠. **تكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط المياه:**
- a. تم ردم ١١٧٣ بئر مخالف، وحجز ٨٢ حفارة مخالفة، ضبط وإزالة ٥٢٦٥٨ اعتداء على خطوط وشبكات المياه، و ٢٠٣٥٥ اعتداء على قناة الملك عبدالله.
٦١. **تحسين خدمات المياه والصرف الصحي:**
٦٢. **مؤشرات وطنية إيجابية:**
- a. ارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة ٨,٢% خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠١٩ لتبلغ ٤,١٣٥,٥ مليار دينار مقارنة مع ارتفاع نسبته ٤,٠% خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨.
- b. انخفاض المستوردات بنسبة ٥,٥% خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠١٩ لتبلغ ١١,٢٧٣,٧ مليار دينار مقارنة مع ثباتها خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨.
- c. انخفاض العجز التجاري بنسبة ١٤,٠% خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠١٩ ليبلغ ٦,٣٩١,٩ مليار دينار مقابل عجز مقداره ٧٤٣٦,٤ (١,٤%) خلال نفس الفترة المقابلة من العام الماضي
- d. ارتفع عدد المؤسسات الفردية بنسبة ١٧,٥% بارتفاع في رأس المال لها بنسبة ١٧,٩٤%.
- e. ارتفع حجم رؤوس الأموال للشركات بنسبة ٣٠,٦%.
- f. ارتفعت عدد الأسماء التجارية بنسبة ١٠%.
- g. ارتفع عدد العلامات التجارية ٤٧%.
- h. ارتفع عدد الرسوم والنماذج الصناعية بنسبة ٤٤%.
- i. ارتفاع الدخل السياحي بنسبة ٩,٩% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠١٩ ليبلغ ٣,٧٩٨,٤ مليون دينار.
- j. ارتفاع حوالات الأردنيين العاملين بالخارج بنسبة ١,٤% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠١٩ لتبلغ ٢,٤٠٥,١ مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته ١,٤% خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨.
- k. يقدر عجز الحساب الجاري خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام ٢٠١٩ ما مقداره ٧٧٠,٧ مليون دينار (٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع ٢٠٣٩,٠ مليون دينار (٩,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨.

1. بلغ رصيد إجمالي الاحتياطات الأجنبية في تاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١٩ ما مقداره ١٤,٢ مليار دولار، مرتفعاً بمقدار ٨٤٩ مليون دولار عن نهاية عام ٢٠١٨، وهي تكفي لتغطية ٧,٦ شهراً من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

m. ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك في نهاية شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٩ بنسبة ٣,٨% ليصل إلى ٣٥,١ مليار دينار. واستحوذت الزيادة في ودائع الدينار على ٩٦,٧% من إجمالي الزيادة في الودائع والبالغة ١٢٨١,٢ مليون دينار.

n. نمو إجمالي التسهيلات خلال شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٩ بنسبة ٣,٩%، ليصل رصيدها إلى ٢٧,١ مليار دينار منها ٢٤,٠ مليار دينار منحت للقطاع الخاص (الذي نما بنسبة ٤,٤% عن نهاية عام ٢٠١٨).

o. بلغ معدل التضخم ما نسبته ٠,٣% خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع تضخم نسبته ٤,٥% خلال ذات الفترة من عام ٢٠١٨.

p. ارتفاع عدد السياح العراقيين القادمين لأغراض العلاج بنسبة ٤٠%.

q. ارتفع عدد السياح القادمين لغرض السياحة الدينية بنسبة ٥٠% في عام ٢٠١٩ والتي اشتملت على موقع المغطس وجبل نيبو ومأدبا.

r. ازدياد عدد سياح المغامرة بنسبة ٢٥%.

s. رفع نسبة المناطق المحمية في الأردن إلى ٣% من مساحة المملكة.

٦٣. الأردن إيجابياً في المؤشرات والتقارير الدولية:

a. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠، تم إدراج الأردن، ولأول مرة منذ إطلاق التقرير، ضمن أفضل ثلاث دول على مستوى العالم بحيث أصبح يحتل الأردن المرتبة ٧٥ عام ٢٠٢٠ مقارنة مع ١٠٤ في تقرير عام ٢٠١٩ وبزيادة مقدارها ٢٩ مرتبة.

b. حيث حقق الأردن أفضل أداء في مؤشر الحصول على الائتمان حيث تقدم ترتيب الأردن من ١٣٤ في تقرير العام الماضي إلى ٤ هذا العام.

c. وفي مؤشر تسوية حالات الإعسار حيث ارتفع ترتيب الأردن في هذا المؤشر من ١٥٠ في تقرير العام الماضي إلى ١١٢ هذا العام.

d. وفي مؤشر تبسيط الخدمات الضريبية ارتفع ترتيب الأردن في هذا المؤشر من ٩٥ في تقرير العام الماضي إلى ٦٢ هذا العام.

e. تقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، حقق الأردن المرتبة ٧٠ من بين ١٤١ دولة مشاركة في التقرير، متقدماً بواقع ٣ مراتب عن العام الماضي حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

- f. جاء ترتيب الأردن السابع عربياً ضمن الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي، كما حقق الأردن أفضل أداء في محور النظام المالي حيث حقق ترتيباً ٣٣ من أصل ١٤١ دولة ضمن هذا المحور تلاه محوري الصحة والمؤسسات بترتيب ٤٥، ٤٦ على التوالي، ومحور التعليم والمهارات بترتيب ٥٨ إضافة إلى المرتبة ٦١ في محور سوق السلع.
- g. احتل الأردن المركز ٩٠ في مؤشر الرخاء الخاص بمعهد ليغاتوم الدولي في لندن لعام ٢٠١٩ من بين ١٦٧ دولة، مسجلاً تقدماً بمركز واحد عن العام الماضي، حيث احتل المركز ٩١ في ٢٠١٨.
- h. تقدم الأردن إلى المرتبة ٧٠ عالمياً بما مقداره ٦ درجات في مؤشر المعرفة العالم في لعام ٢٠١٩ مقارنة مع المرتبة ٧٦ في عام ٢٠١٨.
- i. احتل الأردن المرتبة ٧٤ بمؤشر الأمن السيبراني العالمي في عام ٢٠١٨ مقارنة بالمرتبة ٩٣ في عام ٢٠١٧ متقدماً ١٩ مرتبة على مستوى العالم.
- j. احتل الأردن المرتبة ٤٩ في مؤشر ريادة الأعمال العالمي في عام ٢٠١٨ مقارنة بالمرتبة ٥٦ في عام ٢٠١٧.
- k. تصدر الأردن الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٩ الصادر عن معهد فريزر الكندي وأظهر المؤشر أن أفضل خمس دول عربية تراوح مؤشر الحرية الاقتصادية فيها ما بين ٦,٩٧ و ٧,٤٤ نقطة من تقييم من ١٠ نقاط.